المعايير الدولية لتسعير خدمات الاتصالات العراق حالة دراسية (*)

أ. د. عبد الستار عبد الجبار موسى
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الباحث راجي محيل هليل الخفاجي
باحث اقتصادي / وزارة الاتصالات

المستخلص

لقد وضعت الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال الاتصالات مداخل رئيسة لتنظيم أسعار خدمات الاتصالات تستند الى أسس وقواعد منظمة ، وذلك لغرض تحقيق الأهداف الأساسية من تنظيم الأسعار والمتمثلة بالأهداف التمويلية والأهداف التي تتعلق بالفعالية ، والأهداف المتعلقة بالعدالة. وقد حدد الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) معايير مركبة لقياس أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعرف بسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يترتب عليها آثار هامة في جانب الطلب على خدمات الاتصالات وعلى مستوى انتشارها، وذلك لتوفيرها بيانات ذات اهمية عن معدلات أسعار خدمات الهاتف الثابت والنقال والنطاق العريض الثابت. وتتفاوت أسعار هذه السلة حسب مستوى التقدم الاقتصادي ومستوى المنافسة والتنظيم والطبيعة الاقتصادية لسوق الاتصالات في تلك البلدان. وان هناك ارتباطاً وثيقاً بين تعزيز النمو الاقتصادي وانتشار خدمات الاتصالات النقالة والثابتة ومنظومة النطاق العريض، إلا أنها قد تختلف بشان المدى المرجح لهذا الارتباط وحسب مستويات التنمية لمختلف لهذه البلدان. وقد تضمن البحث اشارة خاصة الى آلية تسعير خدمات الاتصالات اللاسلكية الثابتة والنقالة في العراق.

Abstract

The specialized International organizations in the field of telecommunications, established main entrance, which developed to regulate prices for telecommunications services, based on regular principles and rules, In order to achieve the fundamental objectives of price regulation, which are the goals of financing, efficiency, and objectives relating to justice. The International Telecommunication Union (ITU) has identified complex standards for measuring the information and communication technology, which are known as a basket of Information and Communication Technology (ICT), which result in significant effects on the demand side, and the spread level of the communications services, because of important data providing of Fixed, mobile, and fixed broadband telephony prices rates. Prices are varying, according to the level of the economic progress, the level of competition and regulation, and economic nature of the telecommunications market in those countries. There are closely related between the promotion of economic growth ,and the spread of mobile , fixed telecommunications services and broadband system, but they may differ on the likely range for this link and by the various levels of development of these countries. The research has included special reference to the fixed and mobile telecommunications services pricing mechanism in Iraq.

(*) بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة (تحليل السياسات السعرية لشركات الهاتف النقال في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق)

المقدمة:

تمتاز شركات الاتصالات التي تعمل في سوق تنافسية، بعيدا عن الاحتكارات والاتفاقات التواطؤية، باستخدامها الاساليب والمعالجات التي تجعلها أكثر توافقاً مع الخدمات التي تقدمها من خلال تحقيقها للكفاءة الإقتصادية، واعتمادها على معيار تكلفة انتاج الوحدة الواحدة التي تحقق التساوي بين التكلفة الكلية والإيراد الكلي في مختلف مستويات الانتاج، وبالشكل الذي يؤدي الى تحقيق العدالة في توزيع الاعباء بين المشتركين. إلا أن هذا الاسلوب قد يواجه بعض العقبات المتمثلة بوجود التكاليف المشتركة، والتي تؤدي الى نتائج اقل دقة في احتساب السعر، في الوقت الذي يتجه فيه معدل التكاليف المتوسطة نحو الانخفاض، لكون نسبة التكاليف المتغيرة الى التكاليف الثابتة منخفضة نسبياً. لذا فإن الزيادة التي تحصل في عدد المشتركين قد لا تؤثر بشكل كبير في تخفيض اسعار هذه الخدمات بقدر ما تؤثر في انخفاض متوسط التكاليف الكلية. وتعد سلة اسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتسب كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معياراً معتمد دوليا، ويوفر معلومات ذات أهمية عن تكاليف خدمات الاتصالات والقدرة على تحملها من خلال المقارنة بين البلدان.

أهمية البحث: يعد قطاع الاتصالات من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، وخصوصاً بعد الازمة الاقتصادية العالمية 2008-2010، إذ ساهم نمو هذا القطاع في تخفيض الآثار السلبية لتلك الازمة في العديد من البلدان من خلال دوره المتمثل في تعزيز المنافسة في سوق العمل وفي زيادة معدلات الانتاجية، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، ما ساعد في تجاوز التداعيات السلبية لتلك الازمة في العديد من هذه البلدان.

مشكلة البحث: رغم انتشار خدمات الاتصالات بشكل واسع في كافة أرجاء العالم وحصول انخفاض مستمر في أسعارها، إلا أنها لازالت في العديد من هذه البلدان والتي تقع في أسفل الهرم لمستوى التقدم الاقتصادي، بكونها باهضة الثمن. وتشكل سلة أسعار خدماتها في البلدان الأقل نموا نسبة كبيرة من متوسط نصيب الفرد من الدخل الشهري مقارنة بالبلدان متوسطة النمو.

فرضية البحث: إن التنظيم الحكومي الكفوء للشركات التي تقدم خدمات الاتصالات، وتخفيض الضرائب والرسوم المفروضة عليها، يشكل ضمان لإتاحة الخدمة الشاملة وتوفيرها بأسعار معقولة، ويعزز من حالة المنافسة من خلال إدخال شركات جديدة الى سوق الاتصالات، وبما يؤدي الى تحقيق السعر التوازني العادل وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

هدف البحث: دراسة وتحليل أنظمة تسعير خدمات الاتصالات المقترحة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والمعمول بها في مختلف بلدان العالم، وبيان مدى ملاءمتها للتطبيق وتحقيقها للسعر التوازني في أسواق الاتصالات.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: آفاق التطور العالمي المتحقق لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتجاهات تسعير خدمات الاتصالات حسب المعايير التي أقرها الاتحاد الدولي للاتصالات في بلدان مختارة للمدة 2008-2014.

هيكلية البحث: لتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناول الأول منها المنظور الاقتصادي لأسواق الاتصالات، أما الثاني فقد تناول اتجاهات التطور العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما تناول المبحث الثالث تطور سلال أسعار شركات الاتصالات في بلدان مختارة، أما المبحث الرابع فقد تناول آلية تسعير خدمات الاتصالات في العراق. وأخيراً تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول – المنظور الإقتصادي لأسواق الاتصالات

يتمثل التوازن في الأسواق الإقتصادية في حالة الموازنة بين المنتجين والمستهلكين، ومن خلال الاعتماد على السعر، والذي يمكن الأفراد والشركات من تحديد الكميات التي يرغب ببيعها او شرائها من مختلف السلع او الخدمات، وبالشكل الذي يلبي رغباتهم ضمن حدود الامكانية المالية المتوفرة لديهم. إن المبالغة في رفع السعر قد تؤدي الى تكدس السلع والبضائع الفائضة في الأسواق، في حين أن الاتجاه نحو خفض السعر بشكل اكثر من اللازم قد يؤدي الى زيادة الطلب وتزاحم المستهلكين على الشراء، ما يؤدي الى حدوث عجز في السلع او الخدمات المعروضة للبيع. وتتحقق حالة التوازن (Equilibrium) بين العرض والطلب عند الأسعار التي يرغب عندها المستهلكون شراء نفس الكمية التي يرغب البائعون بيعها. فالسوق اذن هو يمثل آلية تجمع المشترين والبائعين معاً لتحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات[1]. ويمكن تحليل المنظور الاقتصادي لأسواق الاتصالات من خلال المحورين التاليين:

أولاً: المنافسة والتدخل الحكومي في أسواق الاتصالات: يمكن تمييز مفهوم المنافسة من خلال أسلوبين أساسيين، فالأسلوب الأول يعتمد في تعريفه للمنافسة في صناعة معينة بالإشارة الى هيكلها (it's structure)، أما الأسلوب الثاني فيعتمد في تعريفه لمفهوم المنافسة بالاشارة الى أدائها (performance). ويستند الأسلوب الأول على بعض العوامل التي من أهمها:

1- عدد المنتجين الداخلين في الصناعة.
2- شروط وضوابط الدخول الى تلك الصناعة.
3- درجة التواطؤ (The degree of collusion) بين المشاركين في السوق.
4- مدى التجانس او التمايز بين المنتجات او الخدمات المعروضة.

ثانياً: نماذج أسواق احتكار القلة ودافع المنتجين نحو التواطؤ: ان احتكار القلة (Oligopoly) هو عبارة عن تنظيم سوقي يتواجد فيه عدد قليل من بائعي السلعة او الخدمة، وتؤثر تصرفات كل بائع على بقية البائعين. ويترتب على ذلك انه لايمكن الحصول على منحنى طلب محتكر القلة دون وضع افتراضات محددة بشأن ردود الافعال الصادرة عن الشركات الاخرى في مواجهة تصرفات شركة معينة. ولا يمكن التوصل الى حل فريد دون وضع هذه الافتراضات، إذ إنه يترتب على كل افتراض سلوكي معين وجود حل مختلف له، وذلك لأن سوق احتكار القلة لاتوجد له نظرية عامة تخصه، وإنما هناك نماذج متعددة لحالات مختلفة تعتمد على افتراضات معينة أهمها[2]

أ- **أنموذج سويزي (Sweezy model) أو أنموذج منحنى الطلب المنكسر (Kinked demand curve model):** يفترض هذا الأنموذج انه إذا قام احد المنتجين في الصناعة برفع سعره فإن بقية

المنتجين لا يقومون برفع أسعارهم، مما يؤدي الى خسرانه أغلب زبائنه. كما أن المنتج في حالة احتكار القلة لا يستطيع زيادة حصته في السوق من خلال خفض سعره، وذلك لأن بقية المنتجين سيقوموا بخفض أسعارهم. لذا فإنهم سيواجهوا منحنى طلب بمرونتين سعريتين مختلفتين، وأن انكسار هذا المنحنى يؤدي الى جعل منحنى الإيراد الحدي غير متصل، ويتحقق توازن المنتج عند تقاطع منحنى التكاليف الحديه مع منحنى الإيراد الحدي.[3] ورغم احتواء هذا الأنموذج على جاذبية بديهية في المنطق النظري، فإنه لا يوجد دليل على أن الشركات تتصرف بهذه الطريقة. ومنذ عام 1947، فإن العديد من الدراسات حول احتكار القلة قد فشلت في العثور على أدلة راسخة لدعم هذا الأنموذج.[4]

ب- **أنموذج اتحاد المنتجين (cartel):** وهو عبارة عن اتفاق مباشر يتم بين مجموعة من المنتجين المتنافسين في السوق لغرض تنسيق قرارات التسعير والانتاج فيما بينهم، من أجل ايقاف حالة المنافسة التي قد لا تصب بمصلحتهم. وأغلب ما تكون هذه الاتفاقات سرية اذا ما تمت بين شركات وطنية تعمل في نفس السوق المحلية. ولكنها قد تكون علنية اذا ما تمت بين عدد من البلدان المنتجة لسلعة معينة، كما هو الحال عليه في اتفاقية منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC). وعادة ما يكون اتحاد المنتجين على نوعين وهما، الاتحاد الذي يهدف لتعظيم ارباح الصناعة ككل، والاتحاد الذي يهدف لتوزيع الحصص السوقية.[5]

ج- **أنموذج القيادة السعرية (price leader ship model):** يعني هذا الأنموذج بأن الشركات في سوق احتكار القلة تتبع في توجهاتها الى قيادة شركة معينة واحدة. فعندما تكون السلع (أو الخدمات) متجانسة وبدائل تامة لبعضها، فتكون الاسعار عندئذ متماثلة (uniform) ويكون القائد السعري في الصناعة هو الذي يتحكم بالتغير في الاسعار، والذي لا يكون بالضرورة هو أقل المنتجين تكلفة، او كونه المنتج الاكبر، وإنما قد تحدده عوامل اخرى[6]. إن المنتج في ظل سوق احتكار القلة لا يتمكن ببساطة من تحديد السعر الذي يحقق له أقصى ربح ممكن من خلال تقديره لتكاليف الإنتاج وحجم الطلب. وأنما يتطلب التنبؤ بردود أفعال باقي الشركات المنافسة للتعديلات التي تجريها على السعر. مما يجعل كل شركة منافسة تواجه معضلة مهمة تتمثل بعدم استطاعتها التنبؤ باستراتيجيات الشركات الأخرى في السوق. فعندما تحاول كل الشركات تخفيض أسعارها، فإن سعر السوق سيتجه نحو الانخفاض حتى يصل إلى السعر الذي يسمح للشركات بتغطية تكاليف انتاجها، وعندئذ ستتلاشى الأرباح الاقتصادية. إلا أن هذه الحالة ليست دائمة الحدوث، وذلك لوجود دافع قوي عند محتكري القلة بالتواطؤ[*] فيما بينهم لغرض رفع السعر والحيلولة دون انخفاضه. وهناك عوامل محفزة تدفع بالشركات في سوق احتكار القلة للاتجاه نحو التواطؤ أهمها[7]

[*] التواطؤ هو عكس المنافسة ، وهو عبارة عن اتفاق او تعاون بين المنتجين لتحويل شروط التجارة بما يضمن مصالحهم وضد مصالح المشترين. ولما كان محتكر القلة يستطيع تحقيق ربح اعلى بالتواطؤ من خلال تحديد الانتاج أو رفع السعر، فان النظرية الاقتصادية تشير الى وجود حافز قوي لهؤلاء المنتجين للقيام بالتواطؤ .

1- تقدر الشركات بأنها تزيد من أرباحها اذا كان بامكانها تقليل درجة المنافسة فيما بينها، وان تتصرف تصرف احتكاري.

2- يمكن للتواطؤ أن يقلل من حالة عدم التأكد التي تسود سوق احتكار القلة. فعندما يكون هناك تنسيق مابين الشركات، فسيكون من الممكن تجاوز الممارسات التي تقوم بها أي شركة والتي من شانها أن تضر بمصالح باقي الشركات.

3- يساعد التواطؤ على سد الطريق امام الشركات الجديدة التي تحاول الدخول الى الصناعة.

كما أن هناك عوائق تكتنف عملية التواطؤ تحول دون ارتفاع الاسعار الى مستوى الاحتكار، ولكنها قد تقع في مستوى أعلى مما هو عليه في أسعار المنافسة الكاملة وأقل مما هو عليه في حالة الاحتكار المطلق من أهمها: [8]

1- كلما ازداد عدد محتكري القلة كلما كان التواطؤ أقل احتمالاً.

2- عندما تكون هناك صعوبة في استبعاد السرية لغرض تخفيض السعر فإن التواطؤ يصبح أقل جاذبية.

3- يشكل انخفاض عوائق الدخول الى الصناعة عائقاً في حد ذاته لاتفاقيات التواطؤ .

4- تؤدي القوانين التي تحد من الاحتكار الى زيادة تكاليف اتفاقيات التواطؤ .

أن المنافسة الشديدة ما بين شركات احتكار القلة قد يأخذ الجانب الأكبر منها طابع الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك لكون هذه الشركات تعمل لمنع حدوث حروب الاسعار فيما بينها. وقد تتجه نحو المنافسة غير السعرية للتشجيع على تصريف مبيعاتها، وخصوصاً من خلال الإعلان، والذي يعمل على مساعدة الشركات في تخفيض مرونة الطلب على منتجاتها، وكذلك على زيادة مستوى الطلب على تلك المنتجات. الا أن البعض يرى أن الإعلان يزيد من التكاليف، فيما يرى آخرون أنه يعمل على خفض الاسعار، اذ يسمح للشركات بأن تقدم انتاج بأسعار مُخفّضة للوحدة المنتجة، من خلال تحقيق معدلات كبيرة للناتج[9]. وتتوقف الاجابة على هذا التساؤل على طبيعة العلاقة بين التكاليف الإضافية التي يسببها الإعلان، والانخفاض المناظر في تكلفة الانتاج (الذي يعزى الى مقدار الزيادة في الطلب المترتبة على الإعلان). وتتمثل المنافسة غير السعرية كذلك في الضمان الذي يمنح بعد البيع، وتوفير الخدمة في الاماكن التي تطلب فيها، والخدمات التكميلية وغيرها .

المبحث الثاني – إتجاهات التطور العالمي لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات

يتطلب التحليل العلمي للتطور الكبير الذي حصل في قطاع الاتصالات وضع العوامل التكنولوجية والعوامل الاقتصادية على حد سواء في دراسة هذا المنهج التحليلي. وذلك لان هناك العديد من الدراسات في هذا المجال لاتولي النتائج المترتبة على العوامل الاقتصادية الأهمية المناطة بها، وتتبنى الاتجاه التقليدي في التحليل والذي يعتمد على وضع التكنولوجيا في طليعة العوامل المؤثرة في هذا القطاع، والتي كثيرا ما تركز اهتماماتها على التحليل الذي يدعم دور التكنولوجيا في المجتمع وتأثيرها في تطور الاوضاع الاقتصادية. إذ ان الدور المتميز لتكنولوجيا الاتصالات في تحقيق الولوج الى عالم الاقتصاد القائم على المعرفة قد ساهم في تعزيز اسس التنمية الاقتصادية المستدامة ومكافحة الفقر، ومكن من توفير فرص عمل جديدة من خلال الدلائل التي تشير الى تحقيق نمو في معدلات الناتج المحلي الاجمالي في البلدان

التي وسعت من انتشار هذه التكنولوجيا. وللوقوف على المعايير الدولية في قياس هذا التقدم العلمي الكبير سنتناول اتجاهات هذا التطور من خلال دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Information Development Index) (IDI)، والذي هو عبارة عن مقياس مرجعي يستفاد منه في رصد ومقارنة التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما بين البلدان وعلى مر الزمن، باعتباره يمثل مؤشرا مركبا يجمع بين أحد عشر مؤشرا، وينقسم الى ثلاثة أدلة فرعية متصلة به وهي دليل النفاذ (access index)، ودليل الاستخدام (use index)، ودليل المهارات (skills index) والتي تعد مرجعاً دولياً لقياس تطور البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما يتضح من الجدول (1) التالي:

جدول (1) مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: المؤشرات والقيم المرجعية وعوامل الترجيح

النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة المرجعية	(%)	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات
1. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	60	20	والاصالات
2. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف النقال لكل 100 نسمة	120	20	
3. عرض النطاق الدولي للانترنيت (بتة / ثانية) لكل مستعمل انترنيت	216.962	20	40
4. النسبة المئوية لعدد الاسر التي لديها حاسوب	100	20	
5. النسبة المئوية للاسر التي تتمتع بالنفاذ الى الانترنيت	100	20	
استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة المرجعية	(%)	
6. النسبة المئوية لعدد الافراد الذين يستعملون الانترنيت	100	33	
7. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (السلكي) الثابت لكل 100 نسمة	60	33	40
8. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض اللاسلكي لكل 100 نسمة	100	33	
المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة المرجعية	(%)	
9. معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	100	33	
10. المعدل الاجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية	100	33	20
11. المعدل الاجمالي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (المرحلة بعد الثانوية)	100	33	

Source: ITU, measuring the information society Report 2015, p.41.

ومن خلال ملاحظة قيم المؤشر (IDI) لعامي 2010 و 2015 لدول مختارة وكما يظهر في الملحق (1)، يتبين لنا مدى التقدم الكبير الحاصل في هذا المجال. فقد تمكنت جميع البلدان التي توفرت لها البيانات اللازمة ضمن العينة التي قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بإجراء دراسته عليها في تقريره السنوي لقياس مجتمع المعلومات لعام 2015، من تحسين قيم هذه المؤشرات للمدة من عام (2010–2015) مع وجود بعض التفاوت ما بين هذه القيم. إذ ارتفع متوسط قيمة مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) من 4.14 في عام 2010 الى 5.03 في عام 2015 وبمعدل زيادة قدره 0.89 نقطة (وكما يظهر في الجدول 2)، مما يعكس مدى التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع بلدان العالم. وفي إطار ترتيب قيم هذا المؤشر فقد استمرت كوريا الجنوبية في تقدمها في المرتبة

الأولى ضمن التصنيف العالمي لمؤشر (IDI) منذ عام 2010 الى عام 2015، وكانت البلدان الثمان التي تليها في المرتبة والمصنفة ضمن البلدان العشر الأولى في هذا التطور جميعها من أوربا وتقف بجانبها دولة واحدة من آسيا هي (هونك كونك). ومن الملاحظ أن هذه البلدان العشرة التي تقف في طليعة هذا المؤشر تتميز بكون أسواقها تنافسية وأنها ذات مستوى دخل مرتفع، مما يؤكد قوة العلاقة بين مستوى مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) ونصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (GNI). أما على صعيد معدل نمو هذا المؤشر فقد حققت كل من عمان ولبنان والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نمو بمعدل درجتين ما بين عامي 2010 و 2015، فيما حققت كل من ألمانيا وتركيا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية تقدما بدرجة واحدة وكما يظهر في الشكل (1):

شكل (1) مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسنوات 2010،2015 لدول مختارة

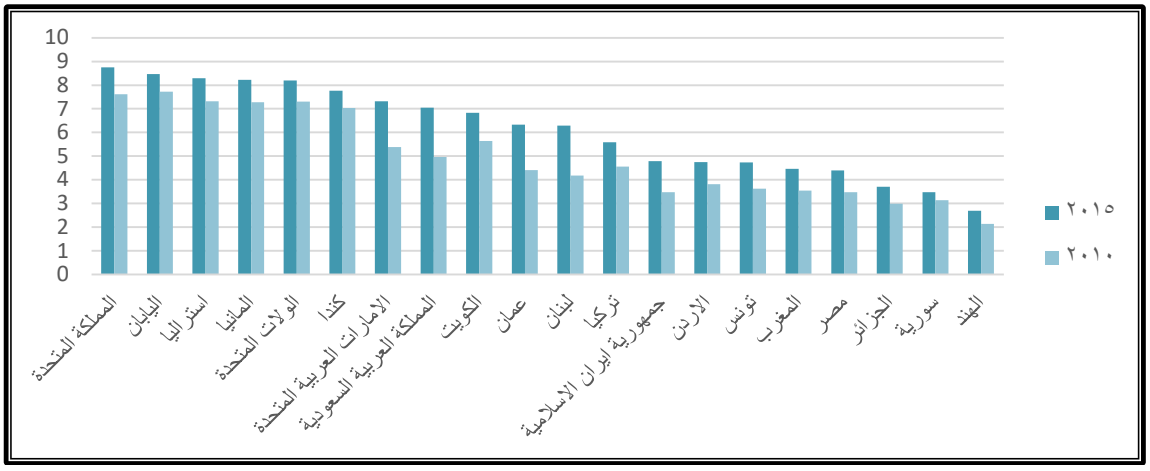

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1) في الملاحق.

وعلى مستوى البلدان العربية فقد حققت جميعها تقدما في قيم هذا المؤشر، تراوح بين درجتين ودرجة واحدة ما بين عامي 2010-2015، ما عدا سوريا نصف درجة، فيما لم يذكر اسم العراق في هذا الجدول المعد من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، رغم تضمنه بلدانا اقل تطورا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العراق.

شكل (2) ترتيب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مؤشر تنمية IDI للدول العربية) لعام 2015

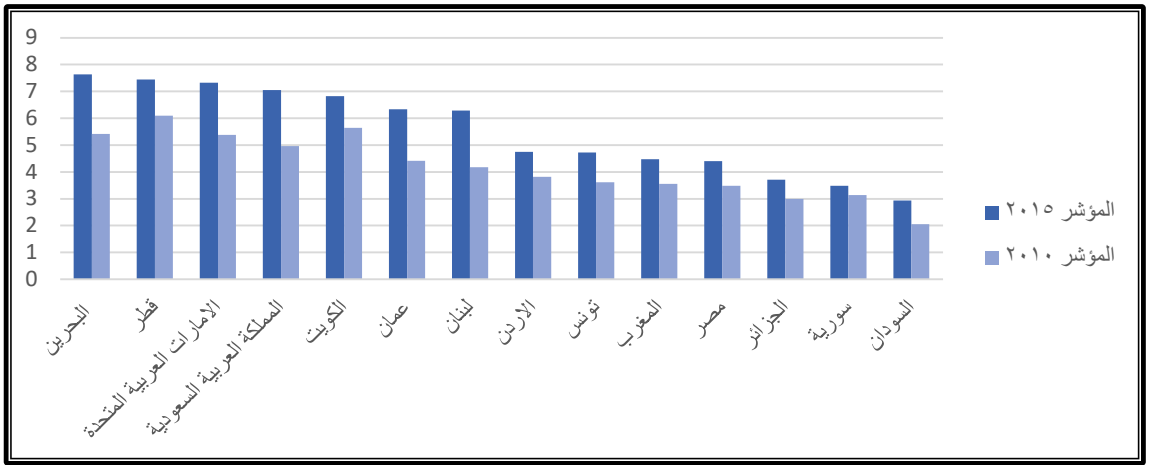

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2) في الملاحق.

أما أقل البلدان توصيلا (least connected countries) (LCC) فتتراوح قيمة المؤشر (IDI) لها ما بين 1.56 في عام 2010 و 2.12 في عام 2015 والذي يؤكد استمرار ضعف نمو اقتصاداتها وهي لا تزال متخلفة في جميع القيم الرئيسة والفرعية لهذا المؤشر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنتها مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وكما يظهر في الجدول (2) التالي:

جدول (2) مؤشر (IDI) للبلدان الاقل نموا بالمقارنة مع البلدان النامية والمتقدمة لعامي 2010، 2015

مستوى التنمية	2010				2015			
	الوصول	الاستخدام	المهارات	مؤشر IDI	الوصول	الاستخدام	المهارات	مؤشر IDI
على مستوى العالم	4.83	2.21	6.61	4.14	5.53	3.64	6.81	5.03
البلدان المتقدمة	7.31	4.57	8.67	6.48	7.81	6.32	8.76	7.41
البلدان النامية	3.89	1.31	5.83	3.24	4.66	2.62	6.06	4.12
البلدان الاقل نمو	1.93	0.20	3.56	1.56	2.65	0.71	3.89	2.12

Source: ITU, measuring the information society Report 2015, p.57.

ويبدو أن شدة التفاوت بين أقل البلدان نموا وباقي البلدان الاخرى يظهر في المؤشر الفرعي للاستخدام (use sub-index)، والذي ارتفع متوسطه في البلدان الأقل نموا بحدود 0.51 نقطة مقارنة مع متوسط هذا المؤشر للبلدان النامية والبالغ 1.31 نقطة، وبما يقابل 1.43 نقطة من متوسط هذا المؤشر على مستوى العالم. مما يدل على أن أقل البلدان نموا قد تخلفت أيضا في ضعف قدرتها الفنية والادارية على استثمار وتطوير الانجازات المتحققة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات للحصول على المكاسب التي من شانها أن تحفز اقتصاداتها نحو تحقيق معدلات نمو إيجابية في هذا القطاع وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وفي دراسة مشتركة للإتحاد الدولي للإتصالات (ITU) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO)[10] بخصوص تأثير زيادة انتشار خدمات الاتصالات بنسبة 10% على النمو في البلدان التي تتباين في مستوى الدخل، والتي يبدو فيها مدى تأثير زيادة انتشار كل من الاتصالات الثابتة والمتنقلة والنطاق العريض على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فقد أوضحت هذه الدراسة بأنه عند زيادة انتشار الهواتف النقالة بنسبة 10% فإنها تؤدي الى ارتفاع معدل النمو في البلدان النامية والبلدان المتقدمة بنسبة 0.8% و0.6% على التوالي. أما زيادة انتشار جميع خدمات الاتصالات بنسبة 10% فإنها تؤدي الى ارتفاع معدل النمو في البلدان منخفضة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل بنسبة 2.9% و 2.2% على التوالي، وكما يظهر ذلك في الجدول (3) في الأدنى:

جدول (3) تقدير تأثير زيادة انتشار خدمات الاتصالات على النمو

النسبة المئوية لزيادة معدل النمو الاقتصادي مقابل زيادة نسبة 10% في انتشار:	الاتصالات الثابتة	الاتصالات المتنقلة	النطاق العريض	قطاع الاتصالات
في البلدان ذات الدخل المرتفع	0.4	0.6	1.2	2.2
البلدان ذات الدخل المنخفض	0.7	0.8	1.4	2.9

Source: ITU/UNESCO, Broadband: a platform for progress, a Report by the Broadband commission for Digital Development 2011 http://www.unesco.org/images/0021/002198/219825e.pdf

يتضح مما تقدم أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تعزيز النمو الاقتصادي وانتشار خدمات الاتصالات النقالة والثابتة ومنظومة النطاق العريض، إلا أنها قد تختلف بشان المدى المرجح لهذا الارتباط وحسب مستويات التنمية لمختلف هذه البلدان.

المبحث الثالث – تطور سلال أسعار شركات الاتصالات

أولا: المعيار الدولي القائم على تسعير سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تتكون سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Price Basket) (IPB) من ثلاثة أسعار رئيسة لخدمات الهاتف الثابت، والهاتف النقال، والنطاق العريض الثابت. وتحتسب كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI) وتعرض الاسعار بالدولار الامريكي، وترتب البلدان على أساس التكلفة النسبية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي). وتوفر هذه السلة والتي تعد معياراً عالمياً يعتمد دوليا، معلومات ذات أهمية عن تكاليف خدمات الاتصالات والقدرة على تحملها (Affordability)، من خلال المقارنة بين البلدان. والتي تسمح للمنظمين بتقييم الأسعار والقدرة على تحمل التكاليف، وبيان أفضل الممارسات. من خلال تسليط الضوء على الاختناقات ومواطن الضعف في تجهيز هذه الخدمات وبالتالي في تمكينهم من تقييم الأثر الذي يجعل مشاريعهم وسياساتهم محددة وواضحة، مثل منح التراخيص للمشغلين الجدد، والتوجه نحو تخفيض الأسعار وتعزيز المنافسة.

شكل (3) منهجية قياس سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

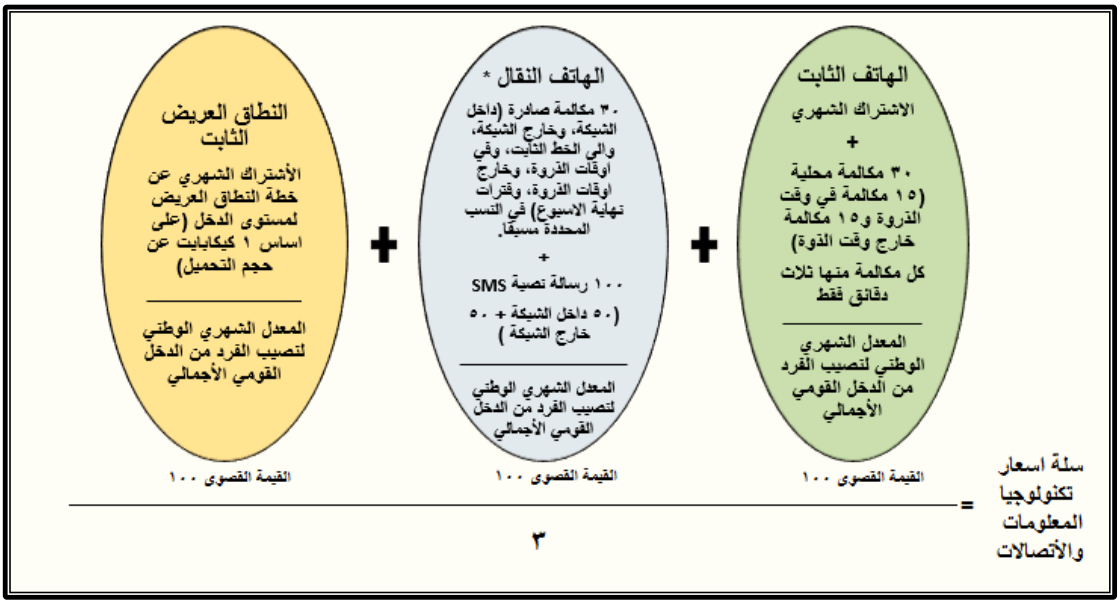

Source: ITU, Measuring the Information Society 2012, Geneva, 2012, p.67

وكما يظهر من الشكل (3) فأن سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي سلة مركبة تتضمن ثلاث مجاميع للسعر، ويشار اليها كسلال فرعية (sub-baskets) لخدمات الهاتف الثابت، والهاتف النقال، والنطاق العريض الثابت. باعتبارها قيمة محسوبة من مجموع السعر لكل سلة فرعية وكنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الشهر مقسومة على ثلاثة. [11] ويلاحظ أن تكلفة كل سلة فرعية هي كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري الذي يقتصر على الحد الأقصى

للقيمة 100 ، وبالتالي فإن السعر النهائي لقيمة السلة قد يختلف بين الصفر النظري (تمثل الأسعار باعتبار الصفر كنسبة للمعدل الشهري لنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي، وأن كل الخدمات الثلاث هي مجانا)، و100(السعر لكل السلال الفرعية الثلاث والذي يساوي أو يتجاوز نصيب الفرد الشهري من الدخل القومي الإجمالي). وهذا يعني أن هذه السلة تعطي وزنا لكل واحد من المكونات الثلاثة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أساس قيمة هذه السلة. ويتم تصنيف البلدان من 1 الى 182 (المجموع الكلي لعدد البلدان المتضمنة في سلة أسعار عام 2014). ويتم جمع البيانات من خلال الاستطلاع الذي يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات والذي ترسل بموجبه كل الدول الاعضاء في الاتحاد بياناتها، او من خلال المواقع الالكترونية للمشغليين الوطنيين وبالعملات المحلية، ثم تحول الى الدولار الامريكي.[12]

وفيما يخص السلة الفرعية لخدمات الهاتف النقال فانها تستند الى حد كبير على منهجية سلة المستخدم المخفضة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ، أي أنها تعطي السعر بحسب الاستخدام الشهري القياسي لخدمات الهاتف النقال على النحو الذي تحددة هذه المنظمة والذي يشمل 30 مكالمة صادرة في الشهر وتعادل ما مجموعه 50.87 دقيقة (داخل الشبكة وخارج الشبكة والى الخط الثابت، وفي أوقات الذروة وخارج أوقات الذروة) بنسب محددة مسبقا، زائدا 100 رسالة نصية (SMS).[13] وتعتمد السلة الفرعية لخدمات الهاتف النقال على أساس أسعار الدفع المسبق، بالرغم من أن أسعار الدفع الآجل يمكن استخدامها للبلدان التي يشكل فيها مشتركي الدفع المسبق أقل من نسبة 2% لكل مشتركي الهاتف النقال. إلا أن أسعار الدفع المسبق تمثل اسلوب الدفع المهيمن في اغلب بلدان العالم، وغالبا ماتكون الأسلوب الوحيد المتاح امام المستخدمين من ذوي الدخل المنخفض الذين قد لايتمكنون من الاشتراك بالدفع الاجل.[14]

ثانيا: سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤشراً لمستوى الرفاهية

إن المعايير المركبة التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لقياس أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعرف بسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (The ICT price Basket) (IPB)، يترتب عليها آثار هامة في جانب الطلب على خدمات الهاتف النقال وسائر خدمات الاتصالات الاخرى، وعلى مستوى انتشارها، باعتبارها توفر بيانات ذات اهمية عن معدلات أسعار خدمات الهاتف الثابت والنقال والنطاق العريض الثابت. وتتفاوت أسعار هذه السلة حسب مستوى التقدم الذي يصل اليه البلد في قطاع الاتصالات وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى. وانها تعتمد على مستوى المنافسة والتنظيم والطبيعة الاقتصادية لسوق الاتصالات في تلك البلدان. وقد حدث انخفاض في مستوى أسعار سلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل من البلدان المتقدمة والنامية وعلى مستوى العالم ككل وحسب مستويات التنمية. رغم ان ذلك قد لايوضح المستوى الحقيقي للأسعار في كل بلد، لكونه يمثل متوسطا يجمع بلدانا متفاوتة في التقدم التكنولوجي والمستوى التنموي، مما يجعل طبيعة المقارنة بين البلدان مرتفعة الدخل والبلدان منخفضة الدخل تأخذ طابعا عموميا. إلا أن التركيز على بلدان معينة ومقارنة مستويات سلال الأسعار الرئيسة والفرعية فيها تبرز الجانب الأهم في مستوى التنظيم والمنافسة وطبيعة سوق

الاتصالات والعوامل المؤثرة في هيكل الأسعار. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيم السلة الرئيسة لأسعار (ICT) والسله الفرعية للهاتف النقال:

شكل (4) سلال أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول مختارة لعام 2014

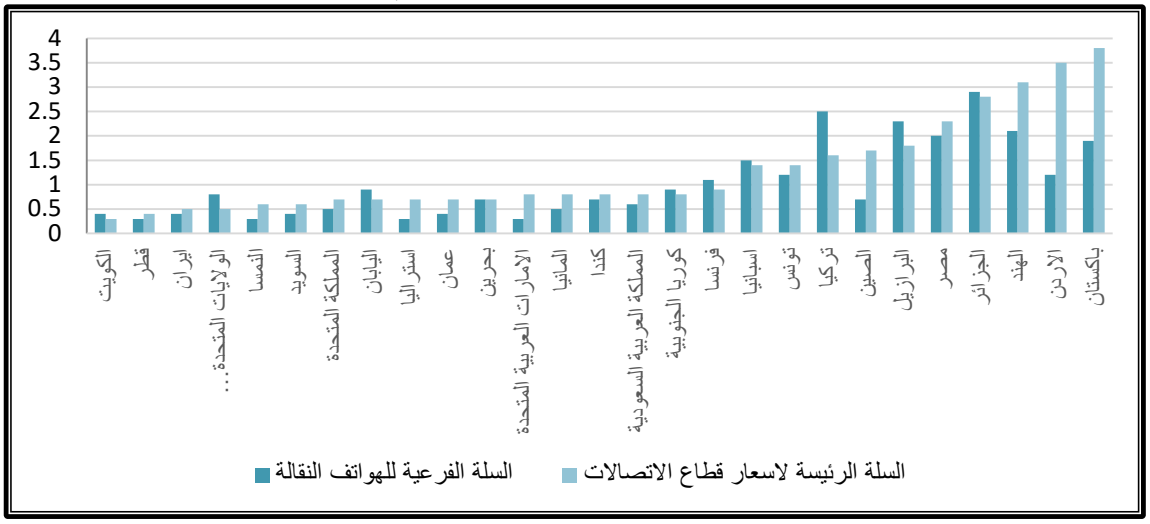

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) في الملاحق.

إن السلة الرئيسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلال الفرعية المكونة لها تعد مؤشراً هاماً لمدى معقولية مستوى اسعار هذه الخدمات باعتبارها تمثل نسبة مئوية من معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI) لمختلف بلدان العالم وعلى مدى سنوات متعاقبة، وتوضح تأثير التفاوت في مستويات أسعار خدمات الاتصالات بالنسبة لمستوى دخول الأفراد، لذا فإنها تعد كوسيلة للمقارنة بين أسعار هذه الخدمات ومستوى الرفاهية الاقتصادية لتلك البلدان.

لقد استمرت نسبة أسعار السلة الرئيسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالانخفاض على مستوى العالم ككل، فقد انخفضت قيمتها من 12.5% عام 2008 الى 5.9% في عام 2014. كما أن باقي السلال الفرعية استمرت بالانخفاض مع تطور وانتشار هذه الخدمات وخلال المدة ذاتها. ويظهر ذلك واضحا من الشكل (5) الذي يبين مدى الانخفاض الكبير في جميع سلال أسعار هذه الخدمات وخصوصا خدمات النطاق العريض الثابت والتي تبدو أكثر انخفاضا من باقي السلال الفرعية، اذ انخفضت نسبتها من نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي من 50% في عام 2008 الى 14% في عام 2014. مما يؤكد ضرورة إيلاء الآلية التي يتم بها تحديد اسعار هذه الخدمات واستقرارها الاهمية المناطة بها، باعتبارها تشكل جانبا هاما ومدخلا رئيساً لرفاه الفرد والمجتمع.

شكل (5) سلال أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسة والفرعية في انحاء العالم كنسبة مئوية من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للمدة 2008-2014

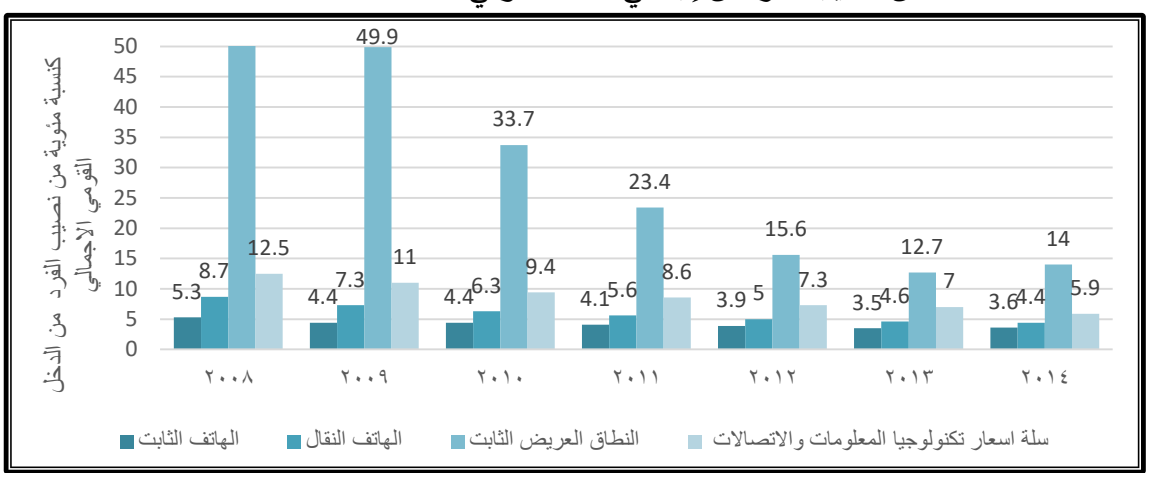

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) في الملاحق.

المبحث الرابع – آلية تسعير خدمات الاتصالات في العراق:

اولا: آلية تسعير خدمات الهاتف اللاسلكي الثابت:

في عام 2004 تم الشروع باستخدام النظام اللاسلكي في العراق كبديل للهاتف الأرضي الذي تعرضت أجزاء كبيرة من شبكته الى التدمير خلال احداث نيسان /2003، وتم العمل بنظام الاتصالات (CDMA) (Code Division Multiple Access)[15]، بشكل محدد وضمن منطقة معينة كأن تكون العاصمة أو أحد مراكز المحافظات وبموجب الاتفاق الذي تم مع هيئة الاعلام والاتصالات، عندما قامت الأخيرة بتخصيص الترددات اللاسلكية اللازمة له لكي لايكون نفاذ شبكة الهواتف اللاسلكية مفتوحا ما بين المحافظات العراقية وانما يحدد في كل منطقة بشكل محلي وثابت وكبديل للهاتف الارضي. وضمن تقنية لاسلكية حديثة يطلق عليها (Wireless local loop)(WLL). والتي لايمكن أن تتيح استخدامه عند التنقل ما بين المحافظات أو المناطق التي تكون خارج تغطية شبكته المحلية. ومن الملاحظ بان تراخيص الهواتف اللاسلكية الثابتة تضمنت شروطا صارمة تحدد الخدمة المقدمة باعتبارها خدمة لاسلكية ثابتة ولا يمكن التنقل بها واستخدامها كهاتف نقال، رغم وجود الامكانية الفنية لاستخدامها كهاتف نقال، وذلك من أجل تأمين الحماية اللازمة لاستثمارات تراخيص شركات الهاتف النقال. وستستمر فترة تراخيص الهواتف اللاسلكية لمدة عشر سنوات وذلك لان التقنيات المستخدمة حاليا في العالم سوف تستبدل بتقنيات جديدة وأفضل كفاءة من المعمول بها في الوقت الحاضر. وبعد أن حققت هذة التجربة نجاحا في محافظتي بغداد والنجف الأشرف قامت هيئة الاعلام والاتصالات العراقية بترخيص الهاتف اللاسلكي الثابت، ومنحت الشركات الفائزة ثلاثة تراخيص وطنية بالاضافة الى تراخيص محلية. وقد تم دعم تعرفة خدمات الهاتف اللاسلكي الثابت والعائد للشركة العامة للاتصالات والتي تحمل الاسم التجاري (الوطنية)، باعتبارها ستكون البديل للهاتف الارضي الذي تعرضت شبكته للضرر الكبير جراء العمليات العسكرية التي قامت بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في شهر نيسان من عام 2003. وقد تم تخفيض سعر الشريحة (CM

Card) من خمسة وعشرين ألف دينار الى عشرة آلاف دينار. أما أسعار الاتصال للهاتف اللاسلكي الثابت الحكومي (الوطنية) فكانت كما يأتي :

الجدول (4) تعرفة خدمات الهاتف اللاسلكي الثابت (الوطنية) في العراق للمدة (2011-2016)

الخدمات	التعرفة(بالدنيار العراقي)
سعر الخط اللاسلكي لبدالة لاسلكية (2 G او 3G)	10000 دينار
سعر دقيقة الاتصال الى الهاتف الارضي ولكافة المحافظات	10 دينارداخل بغداد +15 دينار لباقي المحافظات
سعر دقيقة الاتصال من اللاسلكي الحكومي (الوطنية) الى اللاسلكي الاهلي (كلمات - اتصالنا)	20 دينار
سعر دقيقة الاتصال من اللاسلكي الحكومي (الوطنية) الى اللاسلكي الاهلي (امنية، فرات فون)	15 دينار
سعر الرسالة القصيرة SMS ضمن الشبكة	5 دينار
سعرساعة الانترنيت 1 x	250 دينار/ ساعة
سعر الجهاز اللاسلكي نوع ثابت لبدالة 2G	45000 دينار
سعر الجهاز اللاسلكي نوع النقال لبدالة 2G	50000 دينار
سعر دقيقة الاتصال الدولي الى اغلب دول العالم (الارضي)	250 دينار
سعر دقيقة الاتصال الدولي الى اغلب دول العالم (النقال)	300 دينار
سعر دقيقة الاتصال الى شركات الهاتف النقال (اسياسيل ،كورك)	90 دينار

المصدر: الشركة العامة للاتصالات والبريد، الدليل التسويقي لتعرفة خدمات الاتصالات، بغداد، 2011، ص9.

ثانياً: آلية تسعير خدمات الهاتف النقال:

اتخذت هيئة الاعلام والاتصالات منهجا محايدا ولم تتدخل في مسألة تحديد أسعار خدمات شركات الهاتف النقال العاملة في العراق. كما أنها لم تطلب منهم العمل بموجب آلية معينة لتحديد الأسعار، وأنما وجهت بتقديم أسعار خدمات هذه الشركات وتبليغ كافة مشتركيها قبل إجراء أي تغيير عليها. وفي نهاية عام 2005 اشترطت الهيئة التنظيمية على جميع شركات الهاتف النقال والتي ترغب بتمديد المدة المحددة للتراخيص بأن يبقوا على نفس الأسعار المحددة في شهر تشرين الثاني من عام 2005 دون أي تغيير.[16] علما بأن معدلات أسعار خدمات الهاتف النقال قد أخذت بالانخفاض في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في البلدان النامية، التي استطاعت شركات الهاتف النقال فيها من توسيع قاعدة مشتركيها وتخفيض مستوى أسعارها[17].

إن اتخاذ الهيئة المسؤولة عن تنظيم الاتصالات في العراق موقفا محايدا من مسألة تحديد أسعار خدمات الهاتف النقال، واشتراطها على شركات الهاتف النقال بالابقاء على نفس الأسعار التي تم تحديدها عام 2005 لغرض استكمال اجرآت تمديد مدة التراخيص، يعكس الاهتمام الذي توليه هذه الهيئة الحكومية لشركات القطاع الخاص العاملة في اطار سوق احتكار القلة في العراق، بشكل أكبر من اهتمامها المماثل بتأمين حماية المستهلك وتوفير افضل خدمات الاتصالات وبأسعار معقولة.

وفي عام 2006 قامت شركة آسياسيل بتخفيض اجور الاشتراك وأسعار المكالمات على نفس الشبكة البالغة 0.09$ للدقيقة الواحدة وذلك لتزايد حالة التنافس مع شركتي أثير وعراقنا، ولكون هذه الشركة كانت

تمارس دورها في المنطقة الشمالية كمحتكر حتى أواخر عام 2005 عندما تم السماح لبقية الشركات بتقديم خدماتها في المنطقة الشمالية بشكل تنافسي.

وفي عام 2010 تم تحديد أسعار خدمات هذه الشركات بعد الاتفاق الذي أبرم مع الحكومة بخصوص التحول من التعامل بالدولار الى الدينار العراقي ومن الدقائق الى الثواني. والذي حددت بموجبه شركة آسياسيل سعر الثانية الواحدة بـ 2 دينار (اي بسعر 120 ديناراً للدقيقة الواحدة)، في حين كان سعر الدقيقة الواحدة قبل ذلك بحدود 90-110 دينار. أما شركة زين العراق، فإنها أيضا حددت مبلغ 2 دينار للثانية الواحدة لأوقات الذروة من الساعة 2 ظهرا الى الساعة 12 ليلا على أن يكون سعر أول ثانية من المكالمة 60 ديناراً. أما شركة كورك فإنها قد حددت سعر الثانية الواحدة بـ 1.4 ديناراً لأوقات الذروة (من الساعة 8 صباحا الى الساعة 11:30 ليلا)، وكما يظهر في الملحق (5).

وعلى الرغم من محاولة كل من شركتي آسياسيل وزين العراق بعد ذلك بالابتعاد عن سياسة رفع السعر، لكي لا تفقد كل منهما زبائنها. وأن شركة زين في حينها قامت بالتراجع عن عرضها الذي أعلنته في بداية التحول من الدولار الى الدينار، والذي أرسلت بموجبه رسالة نصية الى كافة مشتركيها تخبرهم بأن سعر أول عشر ثوان للمكالمة سيكون 60 ديناراً فيما سيكون سعر ما تبقى من الثواني للمكالمة بسعر 2 ديناراً للثانية الواحدة، والذي يعتبر أعلى مما كان عليه الحال قبل التحول. ويفسر هذا القرار بأنه جاء كرد فعل على القرار الذي صدر من شركة آسياسيل بخصوص تسعير الدقيقة الواحدة بـ 95 ديناراً. مما حفز شركة زين للتراجع عن هذا العرض وتقديم عرض آخر جديد تكون فيه سعر الثانية بعد العشر الثواني الاولى هو دينار واحد فقط.[18] إلا أن هذا الامر لم يستمر طويلا، وعادت شركة زين الى تحديد سعر أول ثانية بـ 60 ديناراً والمدة التي بعدها 2 ديناراً للثانية الواحدة لباقي المكالمة. فيما أعتمدت شركة آسياسيل مبلغ 2 ديناراً للثانية (اي 120 دينار للدقيقة الواحدة). أما سعر الثانية الواحدة للمكالمات خارج الشبكة، فكانت 3.900 دينار و 4 دنانير، 2.1 ديناراً لكل من شركات زين العراق وآسياسيل وكورك على التوالي، وكما يظهر في الملحق (5).

وفي الوقت الذي كان فيه هناك نوع من التقارب بين أسعار شركتي زين وآسياسيل باعتبارهما تمتلكان أكبر حصة في السوق ولهما أكثر عدد من المشتركين. فإن دخول شركة كورك الى السوق رغم كونه جاء متاخرا، إلا أنها قد دخلت بكل ثقلها التنافسي والتجاري وحددت سعر الثانية الواحدة بـ 1.4 ديناراً داخل شبكتها في وقت الذروة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. لقد تحققت فرضية البحث بأن التنظيم الحكومي الكفوء والشفاف للشركات التي تقدم خدمات الاتصالات، والتنظيم العادل لأسعار هذه الخدمات من خلال تحديد أقصى سعر أو التوصل الى مستوى الأسعار الذي يوازن بين الخسارة المفقودة ويسمح للشركة بتغطية تكاليفها. وكذلك تخفيض معدلات الضرائب والرسوم التي تفرض على شركات الهاتف النقال، من شأنها أن تؤدي الى زيادة الانتشار وتخفيض الأسعار وبالتالي الى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية.
2. ان هناك تأثيراً ايجابياً لانتشار خدمات الهاتف النقال على معدل النمو الاقتصادي، وأنه كلما يزداد انتشار خدمات الهاتف النقال بنسبة 10% فانه يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.8% في البلدان النامية، وبنسبة 0.6% في البلدان المتقدمة. وأن مستوى التأثير الايجابي لتكنولوجيا الهاتف النقال على معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية يكون ضعف ماعليه الحال في البلدان المتقدمة، والذي قد يعزى الى انخفاض تكاليف انشاء البنية التحتية لخدمات الهاتف النقال في البلدان الاقل نموا.
3. تتميز خدمات الاتصالات بكون تكاليفها الثابتة والمتغيرة أقل مما هو عليه الحال في خدمات الهاتف الأرضي، إلا أن الرسوم والضرائب التي تفرضها الحكومة في جولات التراخيص وما بعدها تؤدي الى زيادة التكاليف الثابتة و تساهم في رفع أسعار هذه الخدمات. مما يتطلب التمييز بين الانواع المختلفة للرسوم، لكونها مبنية على اساس التكلفة. إذ إن الفصل بين الرسوم المتعلقة بادارة النطاق اللاسلكي والرسوم الادارية الاخرى يزيد من مستوى النزاهة والشفافية ويسهل من عملية المحاسبة. وان ادارة النطاق اللاسلكي ينبغي أن تكون عن طريق جهة مستقلة، كأن تكون وزارة أو هيئة منفصلة بشكل تام عن هيئة تنظيم الاتصالات.
4. إن السماح بدخول شركات جديدة الى سوق الاتصالات يعزز من حالة المنافسة ويساهم في تخفيض أسعار خدمات الهاتف النقال، وان دخولها يؤدى الى تخفيض أسعار هذه الخدمات. بالاضافة الى تأثيره في زيادة عدد المشتركين وزيادة نسبة الكثافة الهاتفية، وبالتالي الى ارتفاع المعدل الاجمالي لعدد الدقائق المستهلكة.
5. اتجهت مستويات أسعار خدمات الهاتف النقال في السنوات الأخيرة نحو الانخفاض على الصعيد العالمي، فقد انخفضت سلة أسعار خدمات الهاتف النقال في البلدان المتقدمة من 2.4% عام 2008 الى 1.4% في عام 2014 (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي). أما في البلدان النامية فقد انخفضت نسبة هذه السلة من 11.6% في عام 2008 الى 5.6% في عام 2014. وفي البلدان الأقل نمواً فإن نسبتها انخفضت من 29% عام 2008 الى 14% في عام 2014.

التوصيات:

1- تخفيض معدلات الرسوم والضرائب المفروضة على شركات الهاتف النقال في جولات التراخيص وما بعدها، وبما يمَكن هذه الشركات من توسيع انتشارها وتحسين جودة الخدمات المقدمة وتخفيض أسعارها وفق الخطط المقررة والتي تستند على البيانات والمعلومات الاحصائية التي تقدمها شركات الهاتف النقال الى هيئة تنظيم الاتصالات.

2- تعزيز حالة المنافسة في سوق الاتصالات من خلال السماح لشركات جديدة في الدخول الى السوق، واطلاق الرخصة الرابعة في سوق الاتصالات في العراق لاشراك شركة الاتصالات العراقية (الحكومية) في منافسة شركات القطاع الخاص، وتشجيعها في الدخول كمنافس لهذه الشركات. وتقديم الدعم اللازم لها في تطوير شبكتها اللاسلكية والسلكية ودعم شراكتها مع القطاع الخاص وبما يحقق المنفعة للمستهلكين وجميع الاطراف المساهمة.

3- تبني الهيئة المسؤولة عن تنظيم الاتصالات مهمة الاشراف على تنظيم أسعار خدمات الهاتف النقال ووضع حد أقصى لها وفق آلية مناسبة للتسعير يتم اعتمادها، تمنع من حصول الاحتكار والتواطؤ بين الشركات العاملة في سوق الاتصالات، وتعمل على تحقيق السعر التوازني بين هذه الشركات والمستهلكين.

4- إعادة النظر بتعليمات وضوابط نسب مساهمة الشركات الاحنبية واستثماراتها في خدمات الهاتف النقال، واعطاء الأفضلية والنسبة الأكبر للشركات الوطنية، وبما يساهم في دعم وتوطيد ركائز الاقتصاد الوطني، ويحد من نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وتحكمها بالتنظيم والأسعار وما يتعلق بالامور الأمنية التي تخص مصير البلد.

5- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق باعادة تشغيل خدمات الهاتف الأرضي وتطوير بناه التحتية، لغرض توفيرها واتاحة استخدامها لعموم المواطنين وخصوصا من ذوي الدخل المحدود والفقراء، باعتبارها تمثل المنافس والبديل الأفضل لخدمات الاتصالات لما تتميز به من جودة وكفاءة وانخفاض في الأسعار. والاستفادة من التجارب الناجحة للبلدان الاخرى في هذا المجال، والمشابهة ظروفها لظروف البلد المعني.

الهوامش

1. ساموسلون، ونورد هاوس، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2006، ص27.
2. دومينيك سلفاتور، نظرية اقتصاديات الوحدة، ترجمة سعد الشيال، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، الرياض، 1983 ، ص275-281.
3. عبد الستار عبد الجبار موسى، التحليل الاقتصادي الجزئي النظرية والتطبيق، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016 ، ص367.
4. ارثر اوسيلفان، واخرون، الاقتصاد الجزئي، المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات،الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،2014، ص336.
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 342.
6. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2002، ص202.
7. خزعل مهدي الجاسم، الاقتصاد الجزئي، مطبعة جامعة الموصل، (بدون سنة طبع) ، ص 442-443.
8. جيمس جوارتيني، و ريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي الأختيار الخاص والعام ، ترجمة محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ ، الرياض ، 2010، ص326.
9. جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة كامل سلمان العاني، دار المريخ، الرياض، 1987 ،ص399.
10. ITU/UNESCO, Broadband: a platform for progress, a Report by the Broadband commission for Digital Development 2011.http://www.**unesco**.org/images/0021/002198/219825e.pdf.
11. ITU, Measuring the Information Society 2012, Geneva Switzerland, 2012, p. 65-66.https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/.../mis2012/MIS2012_without_Annex_4.pdf
12. ITU, Measuring the Information Society Report 2015, op.cit, p. 102.
13. OECD, Telecommunication price baskets, 2012.http://www.oecd.org/sti/broadband/price-baskets.htm
14. ITU, Measuring the Information Society Report 2012, op.cit, p. 67.
15. يمثل نظام الوصول المتعدد بتقسيم الشفرة (CDMA) تقنية ارسال الاشارات الراديوية رقميا بالاعتماد على تكنولوجيا تمديد الطيف، والتي يستخدم فيها نطاقا راديويا كاملا وتخصص له شفرة واحدة عندما يتم اجراء كل مكالمة صوتية او يتم ارسال بيانات.

للمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك :الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ، اتجاهات الاصلاح في الاتصالات لعام 2009: التدخل أم عدم التدخل ، جنيف، 2010، ص 260.

16. هيئة الاعلام والاتصالات، حالة قطاع الاتصالات في العراق 2006، بغداد، 2006/12/31، ص 28.
17. انظر في ذلك: تقرير التنمية البشرية 2013، ص 53. http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/chapter2.pdf
18. سعد عباس حمزة الخفاجي، وميثم لعيبي اسماعيل، احتكار القلة ومدى انطباقه على سوق الهاتف النقال في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والثمانون، بغداد، 2010، ص 35.

المصادر

المصادر العربية:

1. ارثر اوسيلفان، واخرون، الاقتصاد الجزئي، المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات،الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،2014.
2. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ، اتجاهات الاصلاح في الاتصالات لعام 2009: التدخل أم عدم التدخل، جنيف، 2010.
3. الاسكوا، الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في جمهورية مصر العربية، نيويورك، 2009.
4. تقرير التنمية البشرية 2013. http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/chapter2.pdf
5. هيئة الاعلام والاتصالات، حالة قطاع الاتصالات في العراق 2006، بغداد، 2006/12/31.
6. جمهورية مصر العربية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نشرة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2013.
7. جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة كامل سلمان العاني، دار المريخ، الرياض، 1987.
8. جيمس جوارتيني، و ريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي الأختيار الخاص والعام ، ترجمة محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ ، الرياض ، 2010.
9. خزعل مهدي الجاسم، الاقتصاد الجزئي، مطبعة جامعة الموصل، (بدون سنة طبع).
10. راجي محيل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987-2007، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009.
11. دومينيك سلفاتور، نظرية اقتصاديات الوحدة، ترجمة سعد الشيال، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، الرياض، 1983.
12. ساموسلون، ونورد هاوس، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2006.
13. سعد عباس حمزة الخفاجي، وميثم لعيبي اسماعيل، احتكار القلة ومدى انطباقه على سوق الهاتف النقال في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والثمانون، بغداد، 2010.
14. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2002.
15. نجوى الشناوي، تحليل الإستراتيجيات الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدول الاسكوا، الاسكوا، إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2011.
16. عبد الستار عبد الجبار موسى، التحليل الاقتصادي الجزئي النظرية والتطبيق، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
18. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، موجز تنفيذي، استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، 2011.

المصادر الانكليزية:

1. Arab Republic of Egypt, Ministry of Communications and Information Technology, ICT Indicators Annual Report in Egypt, 2014.
http://www.mcit.gov.eg\IndicatorsPDF\ICT_Indicators_Bulletin_Q4_08_Eng.pdf
2. Arab Republic of Egypt, Ministry of Information and communication Technology, indicators Bulletin, 2015..www.mcit.gor.eg
3. Aetha Consuling Limited, Economic benefits from mobile broadband services in Egypt, U.K. 2014, p.18. http://www.ntra.gov.eg\english\DPages_DPagesDetails.asp?ID=352&Menu=3.
4. ESCWA, National Profile of the Information Society in Egypt, New York, 2011. http://www.mcit.gov.eg\FeatureDetailes.aspx?id=tZNPnpq\SyU
5. ITU, Measuring the Information Society 2012, Geneva Switzerland, 2012.
6. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/.../mis2012/MIS2012_without_Annex_4.pdf
7. ITU, Measuring the Information Society Report 2015, Geneva.
8. ITU/UNESCO, Broadband: a platform for progress, a Report by the Broadband commission for Digital Development 2011. http://www.unesco.org/images/0021/002198/219825e.pdf.
9. Ministry of Communication and Information Technology, Information Center, 2015.www.mcit.gor.eg

الملاحق

ملحق (1) ترتيب مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسنوات 2010، 2015 لدول مختارة

البلد	الترتيب عام 2010	المؤشر عام 2010	الترتيب عام 2015	المؤشر عام 2015
كوريا الجنوبية	1	8.64	1	8.93
الدانمرك	4	8.18	2	8.88
ايسلندا	3	8.19	3	8.86
المملكة المتحدة	10	7.62	4	8.75
السويد	2	8.43	5	8.67
لكسمبرغ	8	7.82	6	8.59
سويسرا	12	7.60	7	8.56
هولندا	7	7.82	8	8.53
هونغ كونغ. الصين	13	7.41	9	8.52
النرويج	5	8.16	10	8.49
اليابان	9	7.73	11	8.47
فنلندا	6	7.96	12	8.36
استراليا	15	7.32	13	8.29
المانيا	17	7.28	14	8.22
الولايات المتحدة	16	7.30	15	8.19
قطر	37	6.10	31	7.44
الامارات العربية المتحدة	49	5.38	32	7.32
المملكة العربية السعودية	56	4.96	41	7.05
الكويت	45	5.64	46	6.83
لبنان	77	4.18	56	6.29
تركيا	67	4.56	69	5.58
جمهورية ايران الاسلامية	99	3.48	91	4.79
الاردن	84	3.82	92	4.75
تونس	93	3.62	93	4.73
المغرب	96	3.55	99	4.47
مصر	98	3.48	100	4.40
الجزائر	114	2.99	113	3.71
سورية	106	3.14	117	3.48
السودان	127	2.05	126	2.93
الهند	125	2.14	131	2.69

Source: ITU, measuring the information society Report 2015, p.46.

ملحق (2) ترتيب مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) للدول العربية لعام 2015

البلد	الترتيب الاقليمي لعام 2015	الترتيب العالمي لعام 2015	مؤشر IDI لعام 2015	الترتيب العالمي لعام 2010	مؤشر IDI لعام 2010	التغير في الترتيب العالمي للمدة 2015-2010
البحرين	1	27	7.63	48	5.42	21
قطر	2	31	7.44	37	6.10	6
الامارات العربية المتحدة	3	32	7.32	49	5.38	17
المملكة العربية السعودية	4	41	7.05	56	4.96	15
الكويت	5	46	6.83	45	5.64	-1
عمان	6	54	6.33	68	4.41	14
لبنان	7	56	6.29	77	4.18	21
الاردن	8	92	4.75	84	3.82	-8
تونس	9	93	4.73	93	3.62	0
المغرب	10	99	4.47	96	3.55	-3
مصر	11	100	4.40	98	3.48	-2
الجزائر	12	113	3.71	114	2.99	1
سورية	13	117	3.48	106	3.14	-11
السودان	14	126	2.93	127	2.05	1
جيبوتي	15	148	2.19	143	1.69	-5
موريتانيا	16	150	2.07	146	1.63	-4
المتوسط			5.10		3.88	

Source: ITU, measuring the information society Report 2015, p.70.

ملحق (3) سلال اسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسة والفرعية في انحاء العالم كنسبة مئوية من نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي للمدة (2008-2014)

سلال الاسعار كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السلة الرئيسة لاسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.5	11.0	9.4	8.6	7.3	7.0	5.9
سلة اسعر الهاتف النقال	8.7	7.3	6.3	5.6	5.0	4.6	4.4
سلة اسعار الهاتف الثابت	5.3	4.4	4.4	4.1	3.9	3.5	3.6
سة اسعار النطاق العريض الثابت	91.8	49.9	33.7	23.4	15.6	12.7	14.0

Source: ITU, measuring the information society Report 2015, p.11.

ملحق(4) السلة الرئيسة لاسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والسلال الفرعية كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي لدول مختارة لعام 2014

البلد	IPB	الهواتف الثابتة	الهواتف النقاله	النطاق العريض الثابت	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (بالدولار)
الكويت	0.3	0.2	0.4	0.3	46.046
قطر	0.4	0.1	0.3	0.9	86.703
ايران	0.5	0.1	0.4	0.9	5.774
الولايات المتحدة الامريكية	0.5	0.5	0.8	0.4	53.417
النمسا	0.6	0.8	0.3	0.6	50.340
السويد	0.6	0.6	0.4	0.8	61.648
المملكة المتحدة	0.7	1.0	0.5	0.5	41.638
اليابان	0.7	0.6	0.9	0.5	46.284
استراليا	0.7	0.5	0.3	1.2	65.335
عمان	0.7	0.5	0.4	1.2	25.381
بحرين	0.7	0.3	0.7	1.1	19.881
الامارات العربية المتحدة	0.8	0.3	0.3	1.7	38.713
المانيا	0.8	0.7	0.5	1.2	47.203
كندا	0.8	0.7	0.7	1.0	52.158
المملكة العربية السعودية	0.8	0.6	0.6	1.2	26.234
كوريا الجنوبية	0.8	0.3	0.9	1.3	25.894
فرنسا	0.9	0.8	1.1	0.8	43.476
اسبانيا	1.4	1.3	1.5	1.3	29.910
تونس	1.4	1.4	1.2	1.7	4.196
تركيا	1.6	1.2	2.5	1.1	10.959
الصين	1.7	0.9	0.7	3.6	6.553
البرازيل	1.8	1.9	2.3	1.3	11.678
مصر	2.3	1.0	2.0	4.1	3.137
الجزائر	2.8	1.3	2.9	4.4	5.325
الهند	3.1	1.9	2.1	5.3	1.568
الاردن	3.5	1.9	1.2	7.3	4.945
باكستان	3.8	5.2	1.9	4.4	1.359

Source: ITU, Measuring the Information Society Report 2015, Geneva, P.140.

ملحق (5) اسعار خدمات شركات الهاتف النقال في العراق (الدفع المسبق) لعام 2013

السعر / الشركة	شركة زين العراق		شركة اسياسيل		شركة كورك	
	من الساعة 2ظهرا-2ليلا	من الساعة 12ليلا-2 ظهرا	من الساعة 8صباحا- 12 ليلا	من الساعة 12ليلا-8 صباحا	من الساعة 8صباحا- 11:30 ليلا	من الساعة 11:30ليلا-8صباحا
سعر الثانية الواحدة داخل الشبكة	اول ثانية60 دينار وبعدها 2دينار للثانية	اول ثانية 60 دينار وبعدها 2دينار للثانية الى 300 ثانية بعدها 250 فلس للثانية لبقية المكالمة	2دينار	خط الشباب 250 فلس خط الماس اول 3دقائق 2دينار بعدها 1دينار لباقي المكالمة	1.4 دينار	0.7 دينار
سعر الثانية الواحدة خارج الشبكة	3.900 دينار		4 دينار		2.1 دينار	1.2دينار
سعر الدقيقة الواحدة للمكالمات الدولية	تبدأ من 295 دينار		تبدأ من 295 دينار		تبدأمن 295 دينار وتصل الى 704 دينار للدقيقة	
سعر الرسالة الواحدة داخل الشبكة	25 دينار	12 دينار	25 دينار		25 دينار	
سعرالرسالة الواحدة خارج الشبكة	60 دينار		60 دينار		50 دينار	
سعر الرسالة الواحدة (الدولية)	150 دينار		150 دينار		150 دينار	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة على المواقع الالكترونية لشركات الهاتف النقال:

www.Zain.com/ar/about-zain/over view/